الأنباء
الثلاثاء 14 يونيو 2016

وافق مجلس الامة في جلسته الخاصة امس على طلب رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بتمديد عمل اللجنة بالتحقيق في الموضوعات المكلفة بها حتى بداية دور الانعقاد المقبل. من جهة اخرى، قال وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير في رد اثناء مناقشة بند كشف الاوراق والرسائل الواردة ان الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تتعامل مع الجميع بسواسية ووفقا للقانون لمن يتقدم للحصول على حيازة زراعية.

واضاف الوزير د.العمير: اننا لا نتستر على فساد او ندافع عن مفسدين، مشيرا الى ان الهيئة لا تتعامل مع الناس بصفتهم بل وفق القانون لمن يتقدم بالحصول على حيازة زراعية، ومستعدون للتعاون مع مجلس الامة للوصول الى الحقيقة الكاملة. وامس، أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيرالداخلية الشيخ محمد الخالد ان وزارة الداخلية لم تقصر في البحث عن الطفل المفقود عبدالعزيز العازمي ولن تدخر أي جهد في هذا الصدد.

وأشار الخالد في جلسة مجلس الامة ردا على ما اثير بشأن الطفل المفقود الى جهود وزارة الداخلية في هذه القضية، مؤكدا حرص الوزارة على خدمة اهل الكويت والحفاظ على امن البلاد. ولفت الى ان وزارة الداخلية سبقت الجميع في القيام بدورها بالبحث عن الطفل العازمي واهتمامها بأمن المواطنين والمقيمين على حد سواء. فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل

المجلس يقرّ قانون البلدية الجديد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة أمس الاثنين الموافق 13 يونيو 2016 الساعة الثانية عشرة ظهرا، وتلا الأمين العام أسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

● الرئيس مرزوق الغانم: جلسة اليوم جلسة خاصة استنادا الى المادة 72 من اللائحة.

الرسائل الواردة

تضمن كشف الاوراق والرسائل رسالة واحدة.

● رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها موافقة المجلس الموقر على أن تواصل اللجنة عملها كلجنة تحقيق في الموضوعات المكلفة بها بعد فض دور الانعقاد الحالي وحتى بداية دور الانعقاد القادم.

● سلطان اللغيصم: نشكر الأخ وزير الداخلية على جهوده الكثيفة في البحث عن الطفل عبدالعزيز العازمي ونثني على جهوده الواضحة في خروج الطيران للبحث عنه.

● د.أحمد مطيع: نشكر الأخ وزير الداخلية على جهوده ونطالب وزير الاعلام بنشر صوره.

● حمدان العازمي: أتمنى من وزير الاعلام نشر صوره للتعرف على الطفل عبدالعزيز العازمي ونشكر جهود وزير الداخلية في البحث عن عبدالعزيز العازمي.

● سيف العازمي: أول شخص أعلم عن هذا الطفل من أول يوم فقدانه وأشكر وزير الداخلية على جهوده.

● سعود الحريجي: مأساة الطفل شعرنا بها وتألمنا لها، ولا نشك في جهود وزير الداخلية ورجاله، لكن المسألة تحتاج الى تكثيف في البحث ونحتاج فزعة الحكومة كاملة.

● محمد الهدية: نشكر وزارة الداخلية ولدينا عتب عليها لأنها تأخرت في تفاعلها مع الموضوع، فالأهالي تفاعلوا أسرع ونتمنى منها تكثيف الجهود حتى نلم الشمل بينه وبين أهله.

● د.يوسف الزلزلة: أي كويتي يفقد لابد أن جميع الاجهزة تقوم بدورها الرقابي حتى يتلم الشمل مع أسرته وأتمنى أن يتابع الوزير جهوده في وقف الاشخاص الذين يسيئون الى الكويت والمجتمع الكويتي.

● الشيخ محمد الخالد (وزير الداخلية): أطمئن الاخوان أن لا عبدالعزيز ولا غير عبدالعزيز يخفى على وزارة الداخلية، وهذا واجبنا وصلب واجبنا، ونحن لا نتباهى بخدمة أهل الكويت وطلعنا قبل الاهالي ولن نسمح لأي أحد أن يعبث بوحدتنا الوطنية.

● د.عبدالله الطريجي: قبل أيام قليلة فقدت الكويت ابنا بارا من أبناء الكويت عرف عنه إخلاصه وتفانيه في خدمة الكويت وتصديه لسرقة العصر وهي سرقة الناقلات، كانت الضغوط والتهديدات كثيرة عليه وكان رحمه الله يقول لن أشهد زورا، وهو عبدالله حمد الرومي أسكنه الله فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان وأقترح إطلاق اسمه على شركة الناقلات.

بالنسبة للرسالة فنحن في اللجنة اتفقنا على التنسيق بين الأعضاء لإنهاء الموجود على جدول أعمالنا والرسالة تحتوي على 15 موضوعا فأتمنى من المجلس أن يوافق على منحنا الفرصة لمواصلة العمل أثناء العطلة الصيفية وخاصة أن البعض قد مر عليه 10 سنوات وهذه الرسالة لمن يحاول أن يشكك في عمل المجلس وهذه المواضيع هي تطاول على المال العام.

أشكر للدكتور علي العمير تعاونه مع اللجنة، ولكن حتى تاريخ أمس لم تصل الوثائق والمستندات من هيئة الزراعة الى اللجنة، خاصة أن هناك شبهات من مسؤولين في الهيئة وزارة الداخلية قد سلمت اثباتات تدين بعض المسؤولين داخل الهيئة وتبين انه شريك رسمي في الحيازات واتمنى تسليم المستندات الى اللجنة.

● عبدالحميد التميمي: نشكر اعضاء اللجنة على جهدهم خلال دور الانعقاد الحالي في مناقشة كثيرة من القضايا المتعلقة بالمال العام وما تم التوصل اليه من خلال تحقيق اللجنة لا تقل الواحدة عن الاخرى من حيث التعديات على املاك الدولة والمال العام، واللجنة جادة في استكمال هذه الامور في بداية دور الانعقاد القادم، وهي ملفات قد مضى عليها اكثر من 10 سنوات من التطاول على المال العام.

يوجد وزراء لا يتعاونون مع هذه اللجنة، وهذا أعتبره دفاعا عن سراق المال العام ولا يساهم في كشف الحقائق وتواطؤ من الوزير مع سراق المال العام. فنريد شفافية اكثر ووضوحا من الوزراء بالنسبة لقضايا المال العام وأوصلنا الرسالة نحن كأعضاء اللجنة.

● د.يوسف الزلزلة: بالنسبة لشركة الاوفست، النظام عالمي ولم يستحدث في الكويت، فأمريكا وبريطانيا وكندا تطبقه وله فائدة عظيمة لكن عندما طبقناه في الكويت لم نستطع تطبيقه، فهو يلزم الشركات التي تدخل في مشاريع الدولة بنسب معينة ان تضع نسبة للتنمية في الكويت، المشكلة في الاشخاص الذين وضعوا على النظام هم من افشله، واعتدوا على المال العام وخالفوا النظم واللوائح. وهناك 6 مليارات دينار من قبل شركات قائمة وعليها ان تلتزم بالدفع للحكومة لكل ما فيه تنمية، واقدر الاخ انس الصالح ووزير التجارة ان يصلحا هذا الوضع.

فلا يعقل ان اموال المواطنين مازالت عند الشركات ونرغب من الشركات ان تمول المشروعات التنموية، المشكلة في الادارات المتعاقبة التي لم تعرف كيف تدير الامور، والاموال العامة مازالت عند هذه الشركات والقيادات المتلاحقة التي كانت مسؤولة عن هذا النظام هم من افشلوه.

● فيصل الدويسان: فوجئت بكم القضايا المحالة الى لجنة المال العام، وبهذا نكون قد اثقلنا عليها، وهذا دليل على رقابة المجلس ليست فقط في الاستجوابات بل بأدوات اخرى.

ولفت نظري الشركات المزورة والوزير العمير يقول ان الموضوع ليس في عهدي، ولكن ماذا انت ستفعل وانت منتخب؟ ولا نريد لاحد الوزراء ان يتهرب من مسؤوليته ونريد ان يكون شوكة في اعين المفسدين.

والوزير يقول ليس في عهدي واذا لم يحل الموضوع فما أحيلى هذا العهد.

نحن بحاجة الى تعاون الوزراء واذا وجد التعاون لما وجدنا مثل هذه القضايا منذ امد بعيد وبعض الوزراء يدافعون عن وزاراتهم ومسؤوليهم حتى لو كانوا فاسدين.

● جمال العمر: مطلب اللجنة مستحق، ولكن اتمنى من الحكومة مراقبة التقارير، ومثل ما حدث في قضية الداو التي تكسب منها البعض سياسيا وأطلب من اللجنة مراقبة الإحالة وإجراءات الإحالة حتى لا يكون مآلها الحفظ، وهي صفقة مشبوهة كلفت المال العام اكثر من مليارين و300 مليون دينار وأرجو ان تتخذ الإجراءات بشكل فني تتعدى منطقة الكويت اسوة بقضية التأمينات.

هل الذهاب الى النيابة بشكل انتقائي وأين باقي القضايا ولماذا لم تذهب الى النيابة؟

ومتابعة لهذه القضايا متابعة التقارير اهم من الإحالة الى النيابة حتى لا تكون ذرا للرماد في العيون.

وقضية الديزل كان هناك مستفيدون ونسبة التزويد بالمحطات في الديزل كبيرة اثناء الدعم وبعد رفع الدعم اختلفت هذه الكميات ولذلك من السهل على اللجنة معرفة من المستفيدون الحقيقيون خلال هذه الفترة. وبالنسبة لنظام الأوفست به مليارات الدولارات في هذا النظام ولم نستفد منه شيئا.

● مبارك الخرينج: ما ذكره د.عبدالله الطريجي كلما خطيرا ويعبر عن استهتار خطير في هيئة الزراعة وأستغرب من سكوت وزير الاشغال ونعرف اخلاقه فهو لا يمكن ان يقبل هذه التجاوزات ونتمنى ان نسمع منه ردا شافيا وافيا وكلام انه ليس في عهده كلام غير صحيح واتمنى منه ان يصحح الاخطاء ويقف الآن ويرد على استفسارات النواب لأن هذه الهيئة كثر فيها اللغط والأخطاء وأتمنى من الوزير ان نسمع منه ردا حتى نعرف ما إجراءاته.

● د.خليل عبدالله: طلب اللجنة بالتمديد مستحق لأن الملفات حجمها كبير، المادة 114 من الدستور تقول انه يحق للمجلس أن يؤلف لجان تحقيق او يندب من يرى لأي جهة ويجب على الوزراء تقديم المستندات المطلوبة منهم، بعض الموظفين تطلب منهم مستندات ويحالون للتقاعد ولم يأتوا بالمستندات وهناك مسؤولون يكذبون داخل اللجنة.

فكيف تتعامل مع هكذا مسؤولين؟

وقضية دستورية المعلومات وعندما طلبنا المعلومات في لجنة التحقيق في الحيازات قال لنا العمير انها معلومات سرية ونحن نثق في الوزير ونعرف انه لن يستخدم هذه السرية كذريعة لإخفاء الحقائق وعلينا كمجلس وحكومة ان نستدرك هذا الامر والوزير الذي يحدث عنده تحقيق في وزارته مسؤول عن تنفيذ التوصيات التي تخرج ويجب الاعتداد بها لأنها صادرة عن لجنة تحقيق.

● حمدان العازمي: انا ضد التمديد لأن هناك لجنة تحقيق سابقة وأين توصياتها ولم تنفذ الحكومة توصياتها ما في عندنا إلا قضية الحيازات، ولماذا لا تسأل اللجنة الحكومة لماذا لا تنفذ توصيات اللجنة؟

نثق في الاخوة اعضاء اللجنة لكن الى متى؟ التوصيات لا تنفذها الحكومة فإلى متى هذه اللجنة؟

● وزير الأشغال د.علي العمير: استمعنا الى ملاحظات النواب بخصوص لجنة التحقيق فالهدف هو مناقشة المواضيع في اللجان وإذا ارادوا مناقشتها في جلسة عامة فلا مانع وليس معنى ذلك تبرئة المسؤولين في هيئة الزراعة ولكن ما فائدة اللجنة اذن؟

نحن لا نتستر على فساد والبعض يتهم ويغمز ويلمز وأرجو الإذن بالدخول لمدير عام الهيئة ويرد على استفسارات الإخوة.

لا نتعامل مع الناس بصفتهم ولكن نتعامل وفق القانون وليس لدينا ما نخفيه وكل الأسماء المطلوبة قدمناها بالكامل ولا نطلق الأسماء على من يطلب الحيازات او على من تخصص له الحيازات، ولا عندنا مشكلة في التمديد وسوف نذهب الى ابعد مدى من اجل الوصول الى الحقيقة وإذا كان احد المواطنين او الشركات اخذ حيازات دون وجه حق هل نتستر عليه؟ لا ابدا نحن نسير وفق القوانين واللوائح.

● فيصل الدويسان: الوزير يقول قدمنا كل شيء وأنا شاهد على عكس ذلك، أنا ذهبت الى الأمين العام وسألته عن جواب الوزير عن اسئلة لجنة التحقيق السابقة والجواب لم يأتنا ولماذا اخفوا هذه الأسماء ولم اجد نائبا ولا وزيرا لأن الأوامر جاءت بحذف السياسيين من وزراء ونواب الا واحدا فقط.

● د.خليل عبدالله: محاضر الجلنة وأعضاؤها موجودة، متنفذون ونواب سابقون اخذوا حيازات وطلبنا الأسماء واودعتها الاخ الوزير الى الامانة منقوصة وليست كاملة والمشكلة ان المسؤولين يكذبون في اللجنة احدهم يقول تأتي الأوامر شفهية والآخر يقول لا تأتينا شفهية واحد منهم كذاب.

● د.عبدالله الطريجي: في تاريخ 2016/5/25 طلبنا من الوزير جميع قرارات التخصيص للحيازات الزراعية وأسماء أعضاء لجنة التخصيص.

وهذا كتاب آخر من رئيس مجلس الأمة يقول فيه إن الردود لم تصل الى الاستفسارات وطلبت أنا منك شخصيا داخل اللجنة وقلت لك أريد الإعلان الذي نشر في الصحف فهل سلمته؟ حتى هذه اللحظة لم يسلم الإعلان لأن أغلب الحيازات لا تنطبق عليها الشروط وعندما اكلمك الأخ الوزير أكلمك كأخ وليس بيننا وبين الاخوان في هيئة الزراعة الا كل محبة وتقدير.

● د.أحمد مطيع: لا نشك في مدى صدوع الوزير للحق، وإذا تم التواطؤ فسنرفض ذلك. بالنسبة لمدير عام هيئة الزراعة السابق تبين أن اقاربه أخذوا

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر م. عادل الخرافي على المنصة وتبدو الأمانة العامة (هاني الشمري)

الشيخ محمد الخالد متوسطا بعض النواب

الشيخ محمد العبدالله محييا الحضور

الدويسان: سحب الجنسية من المزورين وحلّ قضية «البدون» من أجل الكويت

أعرب النائب فيصل الدويسان عن موافقته لإقرار قانون يلغي الألقاب في المخاطبات الرسمية مثل «سعادة ومعالي إلخ» والاكتفاء بمخاطبة الوزراء بالسيد الوزير.

وطالب الدويسان في مداخلة له خلال الجلسة العادية امس الاثنين بسحب الجنسية من المزورين والمزدوجين، قائلا «إذا أردتم فتح باب ازدواج الجنسية بالكويت فافتحوه بدلا من دفن رؤوسنا بالرمال وغض النظر عن مزدوجي الجنسية الموالين للحكومة وسحبها من معارضيها.

وقال الدويسان: أهل الكويت امتدت ايديهم بالأمل والعطاء يمينا وشمالا وتألمنا من الظلم، متسائلا فلماذا نظلم البدون ولا ننصفهم؟

متمنيا أن تصبح الكويت بدون «البدون» مع حلول 2017، مستنكرا في الوقت ذاته ما يقوم به الجهاز المركزي للبدون بنسب جهود غيره لنفسه ليبين انه يحسن للبدون ويساعدهم في قضيتهم.

ورأى الدويسان أن حل قضية البدون يحتاج الى قرار سياسي، مرددا «حلوها من أجل الكويت وسمعتها الدولية.. ليس انحيازا للبدون بل انحياز للكويت التي لا تقبل الظلم»، قائلا ان الكويت التي ظلمها اللعين صدام حسين وللأسف كاتب عربي مقيم في الكويت اشتهر بالإساءة للعلماء والمراجع بكى على صدام في يوم اعدامه وذلك بمرأى من صحافيين في إحدى الصحف اليومية، مطالبا وزارة الداخلية بتطبيق قانون الوحدة الوطنية وبسرعة عليه.

واستذكر الدويسان التفجير الآثم الذي تعرض له مسجد الامام الصادق عليه السلام في ذات التوقيت العام الماضي، مشيدا بالدور الكبير الذي لعبه المجلس والحكومة تحت ظل حضرة صاحب السمو الأمير وكيف اثبت الكويتيون انهم لحمة واحدة وكيف أوصلنا رسالة للعالم أجمع بتكاتفنا.

الخميس: التشريعية وافقت على تعديل «المحاكمات»

أكد النائب علي الخميس أن اللجنة التشريعية وافقت على المقترح الذي تقدمت به حول تعديل الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم 17 لسنة 1960.

وقال الخميس انه تقدم بتعديل المادة الثامنة والتسعين في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات لتكون على نحو يعطي للمتهم ضمانات لكي يحصل على محاكمة عادلة ضمن إجراءات منضبطة مع صحيح الدستور الذي أكد على أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ويحظر فيها ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا، ولما كان دور المحامي يعتبر من أهم أعمدة تحقيق العدالة الناجزة فقد أعطى التعديل على القانون حقا للمتهم أن يرفض الكلام أويطلب تأجيل الاستجواب أثناء لحين حضور محاميه، وإن لم يصطحب معه محاميا ندب له محام، كما يتضمن التعديل عدم جواز تحليف المتهم اليمين، أو استعمال وسائل الاغراء أو الاكراه ضده، وبهذا التعديل نكون بحمدالله قد أعطينا القضاء مزيدا من الضمانات القانونية، التي تعينه على تحقيق العدالة المنشودة، دون انحراف أو تدخل قد يغير من الحقيقة، التي تصل قناعة القاضي ووجدانه النقي.

وبين الخميس أن المتهم الذي يتعرض للاستجواب، مهما كانت درايته القانونية، يكون تحت الضغط ما يجعله ينطق بأمور ربما يأخذها القضاء على محمل الجد، ما يتعين حضور محام معه يحرص على قانونية الإجراءات، التي يخضع إليها المتهم ونوعية الاتهام وغيرها، من مسائل ستساهم بإذن الله في وضع أساس جديد للعدالة الكويتية، التي تتوافق مع المبادئ الاساسية لحقوق الانسان والمتفقة مع الثوابت التي رسخها ديننا الاسلامي الحنيف، مؤكدا أنه سيتابع هذا المقترح وينسق مع بقية النواب لكي يرى النور في القريب العاجل باذن الله.

جانب من جلسة أمس